سلسلة

الدرر المهذبة

في تحرير أوجه الخلاف

للقراء العشرة من طريق الطيبة

تحرير أوجه الخلاف

لقالون عن نافع من طريق الطيبة

مع بيان المقدم أداء

تأليف

الشيخ عبد العزيز منصور عبد العزيز

مقرئ القراءات العشر الصغرى والكبرى والزوائد

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

خير زاد

للنشر والطباعة

باب المد والقصر

ذكر الإمام ابن الجزري في هذا الباب حكم كل من:

١- المد المنفصل
٢- مد التعظيم
٣- المد المتصل
٤- مد البدل
٥- مد اللين المهموز
٦- مد (لا) النافية.
٧- المد اللازم
٨- المد العارض للسكون
٩- المد في (عين) فاتحة [مريم - الشورى]

فقرأ قالون بالقصر في هذه المدود الثلاثة وجهًا واحدًا ، وهي: (مد البدل)، (واللين المهموز)، و(لا) النافية، وهو كغيره من سائر القراء والرواة في الأنواع الثلاثة الأخيرة

واختُلف عن قالون - من طريقيه - في الأنواع الثلاثة الأول، وهي:

الخلاف الخامس: في المد المنفصل

الخلاف عن قالون في المد المنفصل، يدور بين (القصر، فويق القصر، التوسط)، كما سيأتي بيانُه إن شاء الله:

قال ابن الجزري في الطيبة:

.....وقـ ـصر المنفـ ـصل بـن لـي حمًـا عـن خلفهـم، داعٍ ثمـل

تنبيه:

سأحاول بقدر الإمكان - إن شاء الله - أن أضبط هذه المراتب من كتبها وطرقها، وهذا أمر ربما يكون فيه شيء من العسر والصعوبة، أو التكلف أحيانًا؛ لأن بعض عبارات أصحاب الكتب في هذا الباب، يكون فيها شيء من الغموض أو الاضطراب، بل والتعارض والتناقض أحيانًا؛ لذلك فإن ضبط هذه المراتب فيه شيء من الصعوبة والعسر، بل إن هذا هو ما صرح به الإمام ابن الجزري في النشر، وذلك حيث قال:

«فقَدِ اخْتَلَفَتِ الْعِبَارَاتُ فِي مِقْدَارِ مَدِّهِ اخْتِلَافًا لَا يُمْكِنُ ضَبْطُهُ، وَلَا يَصِحُّ جَمْعُهُ، فَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ مَرْتَبَةً لِقَارِئٍ إِلَّا وَذَكَرَ غَيْرُهُ لِذَلِكَ الْقَارِئِ مَا فَوْقَهَا أَوْ مَا دُونَهَا... الخ»[1].

ثم ذكر الإمام ابن الجزري مراتب المد في المنفصل لكل القراء، وذلك من خلال ما في الكتب، فقال في النشر: «فَالْمَرْتَبَةُ الْأُولَىٰ: قَصْرُ الْمُنْفَصِلِ، وَهِيَ حَذْفُ الْمَدِّ الْعَرَضِيِّ وَإِبْقَاءُ ذَاتِ حَرْفِ الْمَدِّ عَلَىٰ مَا فِيهَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، وَذَلِكَ هُوَ الْقَصْرُ الْمَحْضُ».

ثم قال: «وَاخْتُلِفَ عَنْ قَالُونَ: فَقَطَعَ لَهُ بِالْقَصْرِ أَبُو بَكْرِ بْنُ مُجَاهِدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ مِهْرَانَ، وَأَبُو طَاهِرِ بْنُ سوارٍ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ، وَأَبُو الْعِزِّ فِي إِرْشَادَيْهِ مِنْ جَمِيعِ

(١) النشر في القراءات العشر (١ / ٣١٩).

طُرُقِهِ، وَكَذَلِكَ ابْنُ فَارِسٍ فِي جَامِعِهِ، وَالْأَهْوَازِيُّ فِي وَجِيزِهِ، وَسِبْطُ الْخَيَّاطِ فِي مُبْهِجِهِ مِنْ طَرِيقَيْهِ، وَابْنُ خَيْرُونَ فِي كِتَابَيْهِ، وَجُمْهُورُ الْعِرَاقِيِّينَ، وَكَذَلِكَ أَبُو الْقَاسِمِ الطَّرْسُوسِيُّ، وَأَبُو الطَّاهِرِ بْنُ خَلَفٍ، وَبَعْضُ الْمَغَارِبَةِ.

وَقَطَعَ لَهُ بِهِ- القصر - مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ: ابْنُ الْفَحَّامِ صَاحِبُ التَّجْرِيدِ، وَ مَكِّيٌّ صَاحِبُ التَّبْصِرَةِ، وَ الْمَهْدَوِيُّ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ، وَابْنُ بَلِّيمَةَ فِي تَلْخِيصِهِ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُؤَلِّفِينَ كَابْنَيْ غَلْبُونٍ وَالصَّفْرَاوِيِّ.

وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِبِيَّةِ، وَبِهِ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَىٰ أَبِي الْفَتْحِ فَارِسِ بْنِ أَحْمَدَ[1].

وقال في النشر عن مرتبة فويق القصر: «وَالْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَةُ: فُوَيْقَ الْقَصْرِ قَلِيلًا: وَقُدِّرَتْ بِأَلِفَيْنِ، وَبَعْضُهُمْ بِأَلِفٍ وَنِصْفٍ، ثُمَّ هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ هِيَ فِي الْمُتَّصِلِ لِأَصْحَابِ قَصْرِ الْمُنْفَصِلِ، وَهِيَ فِي الْمُنْفَصِلِ عِنْدَ صَاحِبِ التَّيْسِيرِ لِقَالُونَ بِخِلَافٍ عَنْهُ فِيهِ، وَبِهَذِهِ الْمَرْتَبَةِ قَرَأَ له عَلَىٰ أَبِي الْحَسَنِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَشِيطٍ، وَهِيَ فِي الْهَادِي وَالْهِدَايَةِ وَالتَّبْصِرَةِ، وَتَلْخِيصِ الْعِبَارَاتِ والتذكرة، وَعَامَّةِ كُتُبِ الْمَغَارِبَةِ: لَقَالُونَ وَالدوري بِلَا خِلَافٍ،وَكَذَا فِي الْكَافِي، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: وَقَرَأْتُ لَهما بِالْقَصْرِ،... وَفِي غَايَةِ أَبِي الْعَلَاءِ: لِأَبِي جَعْفَرٍ وَنَافِعٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَيَعْقُوبَ...، وَفِي تَلْخِيصِ الطَّبَرِيِّ: لِابْنِ كَثِيرٍوَلِنَافِعٍ.. وَفِي الْكَامِلِ: لَقَالُونَ مِنْ طَرِيقِ الْحُلْوَانِيِّ وَأَبِي نَشِيطٍ... الخ[2].

تنبيهاتٌ على عزو الإمام ابن الجزري:

١ - قوله: (وَهُوَ - القصر - أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي التَّيْسِيرِ وَالشَّاطِبِيَّةِ):

نصَّ الإمام الداني في التيسير، وكذلك الإمام الشاطبي في حرز الأماني على الخلاف لقالون في المد المنفصل، كما نقل ذلك عنهما الإمام ابن الجزري هنا.

---

(١) النشر (١ / ٣٢١).

(٢) النشر (١ / ٣٢٢ - ٣٢٣).

ولكن هذا الخلاف الذي نصَّ عليه الإمام الداني هو خروج منه عن طريق التيسير؛ لأنه أسند رواية قالون في التيسير من طريق أبي نشيط من قراءته علىٰ أبي الفتح عن عبد الباقي بن الحسن، وقد ذكر الإمام الداني في جامع البيان أنه قرأ لقالون بالقصر علىٰ أبي الفتح من جميع طرقه، وبالمد علىٰ أبي الحسن بن غلبون، وذكره ابن الجزري كذلك.

وعليه: فيكون القصر هو طريق التيسير، والمد الذي هو من طريق أبي الحسن خروج من الإمام الداني عن طريقه في التيسير وكذلك عن طريقه من النشر؛ لأن الداني لم يسند رواية قالون في التيسير من قراءته علىٰ أبي الحسن، وكذلك ابن الجزري في النشر لم يسند رواية قالون – من طريقيه – من قراءة الداني علىٰ أبي الحسن.

وقد تبع الإمامُ الشاطبيُّ الإمامَ الدانيَّ فذكر الخلاف لقالون أيضًا في المنفصل، وتبعهما علىٰ ذلك الإمامُ ابن الجزري فذكر الوجهين كذلك عن قالون من التيسير والشاطبية.

ولو التزمنا بالطرق لقلنا : لا يُقرأ لقالون من التيسير ولا من الشاطبية ولا من الطيبة – من طريق الداني – إلا بالقصر وجهًا واحدًا ، وذلك من قراءة الداني علىٰ أبي الفتح علىٰ عبد الباقي بن الحسن من طريق أبي نشيط والحلواني، وكذلك من قراءة أبي الفتح علىٰ أبي أحمد السامَرِّي من طريق الحلواني، يعني : من قراءة الداني علىٰ أبي الفتح من جميع طرقه.

ولكنَّ الإمام ابن الجزري نقل الخلاف عن الداني وعن الشاطبي من التيسير والشاطبية، ولم يمنع من الأخذ به منهما، ولم ينكر عليهما خروجهما عن طرقهما.

وعلىٰ ذلك نقول: إن الصحيح هو الأخذ بالوجهين في المد المنفصل لقالون من التيسير ومن الشاطبية؛ لأن الإمام ابن الجزري أخذ بالوجهين من الشاطبية والتيسير، ولكن مع التنبيه علىٰ أن المدَّ ليس من طرقهما؛ لأنه من قراءة الداني علىٰ أبي الحسن، ولكن لا مانع من الأخذ به، وإن كان خارجًا عن طريق التيسير والشاطبية والطيبة لقالون، ولكن نأخذ به؛ اتباعًا للإمام الداني وكذلك الإمام الشاطبي علىٰ اختيارهما،

كما فعل ابن الجزري.

تنبيهات:

١- ذكر صاحب الفريدة لقالون من طريق أبي نشيط القصر وفويق القصر من كتاب الإعلان[١]، وهذا غير صحيح؛ لأن أبا القاسم الصفراوي نصَّ على المد فقط لأبي نشيط، فقال في جمع قوله تعالى (إنا أوحينا): بمد قصير إلا أنه يزيد على ما يجب للكلمة للأصبهاني في إحدى الروايات عنه، وقالون من طريق أبي نشيط...»[٢].

٢- أخذ صاحب الفريدة بالقصر فقط لقالون من التيسير ومن جامع البيان، وقال: «هذا الحكم بقصر المنفصل فقط تحققته من النشر وغيره، فإن المد من قراءة الداني على أبي الحسن فانتبه لهذا الحكم»[٣]، ولكنه أخذ بالوجهين من طريق الشاطبية.

وبعد الرجوع إلى كتاب النشر وأصوله، تبين لنا أن الخلاف في المد المنفصل عن قالون على النحو التالي:

أولًا: طريق أبي نشيط عن قالون:

المنفصل	الطرق
قصر	التيسير - الشاطبية[٤]- غاية ابن مهران - كفاية أبي العز - روضة المالكي - المستنير - المصباح - طريق أبي معشر[٥]- جامع الخياط - الكافي

(١) فريدة الدهر (١ / ٥٧).

(٢) الإعلان (١٣٠، ١٣١).

(٣) فريدة الدهر (١ / ٣٣ - ٣٥).

(٤) قال الإمام الشاطبي: فإن ينفصل، فالقصر بادره طالبًا بخلفهما، يرويك درًّا ومخضلا

(٥) وهذا الطريق من سوق العروس لأبي معشر.

المنفصل	الطرق
مد	التيسير – الشاطبية – غاية الاختصار – التذكرة – الهادي – الكامل – التبصرة – كفاية الست – الهداية[١] – تلخيص العبارات – الكافي – الإعلان – روضة الطلمنكي[٢] – المبهج – التجريد[٣]

ثانيًا: طريق الحلواني عن قالون، وذلك من:

المنفصل	الطرق
قصر	من قراءة الداني علىٰ أبي الفتح فارس[٤] – غاية ابن مهران – كتابي أبي العز – السبعة – روضة المالكي – روضة المعدل – المستنير – المصباح – تلخيص الطبري – جامع الخياط – التجريد[٥] – تلخيص العبارات
مد	غاية الاختصار – الكامل – المبهج – كفاية الست – المجتبىٰ – القاصد[٦]

(١) نصَّ في النشر علىٰ أن مرتبة فويق القصر لقالون من كتاب الهداية، ونصَّ عليه كذلك في الفوائد المجمعة (٤٧).

(٢) نصَّ الإمام ابن الجزري في النشر علىٰ هذه المرتبة لقالون من طريقيه، وقال هي في عامة كتب المغاربة، والطلمنكي صاحب الروضة مغربي.

(٣) من قراءة ابن الفحام علىٰ الفارسي وابن نفيس.

(٤) وذلك من جامع البيان.

(٥) من جميع طرق الحلواني من التجريد، كما نصَّ علىٰ ذلك ابن الجزري، ونصَّ علىٰ ذلك ابن الفحام فيه.

(٦) كتاب القاصد وكتاب المجتبىٰ، مفقودان، ولا ندري ما الذي فيهما، ولكن أخذنا لهما بفويق القصر؛ لأن الإمام ابن الجزري نصَّ علىٰ هذه المرتبة لقالون من طريقيه، وقال هي في عامة كتب المغاربة، والخزرجي صاحب القاصد، وكذلك الطرسوسي صاحب المجتبىٰ كلاهما مغربي.

المقدم في الأداء:

طريق أبي نشيط:

أ - بالنسبة لطريق الشاطبية والتيسير: فالمقدم منهما هو القصر؛ لأنه من قراءة الداني علىٰ أبي الفتح، وهذا هو طريق التيسير.

ب - وأما بالنسبة لطريق الطيبة: فالمقدم منها هو المدُّ؛ لأن أكثر الطرق عن أبي نشيط علىٰ المدِّ، ومنها الشاطبية والتيسير، والمد هنا يشمل فويق القصر والتوسط، ولكن العمل علىٰ ترك الفويقات، فيُردُّ فويقُ القصر إلىٰ التوسط ، وهذا هو الذي اختاره المحققون من أهل الأداء ، وعلىٰ رأسهم الإمامان الشاطبي وابن الجزري .

طريق الحلواني:

المقدم من طريق الحلواني هو القصر مطلقًا؛ لأن أكثر الطرق عنه علىٰ القصر.

الخلاف السادس: مد التعظيم

مدُّ التعظيم: هو المدُّ في (لا) النافية التي بعدها لفظ (إله) من أجل المبالغة في نفي الألوهية عن سوىٰ الله عَزَّوَجَلَّ وفي هذا تعظيم لله – سبحانه – عما لا يليق به.

والخلاف في مد التعظيم مُفَرَّعٌ علىٰ الخلاف في المد المنفصل، فلا يتأتَّي مدُّ التعظيم إلا علىٰ قصر المنفصل، أما علىٰ مد المنفصل، فيكون المد هنا ليس من قبيل التعظيم، وإنما يُمدُّ علىٰ أنه من قبيل المد المنفصل.

فعلىٰ القصر يُعامل معاملة مد التعظيم، وعلىٰ المد يعامل معاملة المد المنفصل.

قال في الطيبة:

والبعض للتعظيم عن ذي القصر مدّ .....

وقال في النشر: «وَأَمَّا السَّبَبُ الْمَعْنَوِيُّ فَهُوَ قَصْدُ الْمُبَالَغَةِ فِي النَّفْيِ، وَهُوَ سَبَبٌ قَوِيٌّ مَقْصُودٌ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَإِنْ كَانَ أَضْعَفَ مِنَ السَّبَبِ اللَّفْظِيِّ عِنْدَ الْقُرَّاءِ.

وَمِنْهُ مَدُّ التَّعْظِيمِ فِي نَحْوِ (لَا إِلَهَ إِلَّا الله)، (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)، (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ)، وَهُوَ قَدْ وَرَدَ عَنْ أَصْحَابِ الْقَصْرِ فِي الْمُنْفَصِلِ لِهَذَا الْمَعْنَىٰ، وَنصَّ عَلَىٰ ذَلِكَ أَبُو مَعْشَرٍ الطَّبَرِيُّ وَأَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ، وَابْنُ مِهْرَانَ، وَالْجَاجَانِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَقَرَأْتُ بِهِ مِنْ طَرِيقِهِمْ، وَأَخْتَارُهُ. وَيُقَالُ لَهُ أيضًا مَدُّ الْمُبَالَغَةِ.

قَالَ ابْنُ مِهْرَانَ فِي «كِتَابِ (الْمدَّاتِ) لَهُ: «إِنَّمَا سُمِّيَ مَدَّ الْمُبَالَغَةِ؛ لِأَنَّهُ طَلَبٌ لِلْمُبَالَغَةِ فِي نَفْيِ إِلَهِيَّةِ سِوَىٰ اللهِ سُبْحَانَهُ».

قَالَ: «وَهَذَا مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهَا تُمَدُّ عِنْدَ الدُّعَاءِ عِنْدَ الِاسْتِغَاثَةِ، وَعِنْدَ الْمُبَالَغَةِ فِي نَفْيِ شَيْءٍ، وَيَمُدُّونَ مَا لَا أَصْلَ لَهُ بِهَذِهِ الْعِلَّةِ».

الأربعة السابقة التي روت مد التعظيم، كلها مسندة في النشر لقالون من طريقيه، ولكن أصحاب هذه الكتب نصّوا علىٰ مد التعظيم لجماعة معينة من القراء والرواة .

قال العلامة المتولي في (عزو الطرق):

والمـدُّ للتعظـيم يـروي الهـذلي ... والطبـري كـذا ابـن مهـران يلـي
لكـنَّ الإزميـريَّ قـال عنـده ... في غايـةٍ لابـن كثيـرٍ وحـده
وقـال عنـد الطبـري للحضـرمي ... وابـن كثيـرٍ لـيس إلا ينتمـي
وهكـذا وجـدتُ في التلخـيص لـه ... خـلاف مـا في النشـر حيـث أسـجله

وعلىٰ ذلك نقول: لم يرد مد التعظيم عن قالون من الكتب والطرق المسندة عنه في النشر، بل كلُّها علىٰ ترك مد التعظيم له، ولكن نأخذ بمدِّ التعظيم لقالون علىٰ اختيار الإمام ابن الجزري؛ لأنه اختاره لكل أصحاب القصر - ومنهم قالون - ، ولكن نأخذ به علىٰ اختيار ابن الجزري مطلقًا؛ أي دون تحرير أو قيود؛ لأنه ليس له كتاب معين حتىٰ نقيده بما فيه.

تنبيه:

أخذ الإمام الإزميري بمد التعظيم لكل أصحاب القصر من الكامل، وتبعه علىٰ ذلك الإمامُ المتولي وأصحابُ التنقيح وغيرُهم .

وليس هذا فحسب، بل حرَّروا علىٰ ذلك ووضعوا قيودًا كثيرَة علىٰ مد التعظيم علىٰ أنه من الكامل، وكل هذه التحريرات التي وضعوها فيها نظر؛ لأنها بُنيت علىٰ عزو غير صحيح، وقلنا قبل ذلك: إن العزو هو أصل التحرير، فإذا كان العزو صحيحًا كان التحرير صحيحًا، وإذا كان العزوُ غيرَ صحيحٍ كان التحريرُ غيرَ صحيحٍ ، ولا بد.

ومن هذه التحريرات التي وُضعت علىٰ أن لقالون مد التعظيم من الكامل:

قال صاحب التنقيح:

٢٩ - ..... وكـذا اتـركن ... لقـالون إن تـوراة كـان مقلّـلا

أي: وكذلك يجب ترك مد التعظيم لقالون علىٰ تقليل (التوراة)؛ أي أن مد التعظيم والتقليل لا يجتمعان، فإذا عظَّمتَ فلا تُقلِّل، وإذا قلَّلتَ فلا تُعَظِّم؛ أي: علىٰ التقليل يمتنع مد التعظيم؛ لأن مد التعظيم من الكامل، وليس فيه إلا الفتح وجهًا واحدًا لقالون في (التوراة).

وهذا التحرير غير صحيح؛ لأنه بُني علىٰ عزو غير صحيح، وهو أن لقالون مد التعظيم من الكامل، والتحقيق أن قالون ليس له مد التعظيم من الكامل، كما سبق بيانُ ذلك.

وعلىٰ ذلك نقول: لا تحرير لقالون علىٰ مد التعظيم؛ لأن مد التعظيم له علىٰ اختيار ابن الجزري وليس من الكتب، فيؤخذ به علىٰ الإطلاق، ولا نقيده بشئ من أوجه الخلاف.

فإن قُرئ به لقالون – علىٰ اختيار ابن الجزري – فلا نقيده بشئ ، ولا نمنع عليه شيئًا.

قال الشيخ محمد إبراهيم سالم رَحِمَهُ ٱللَّهُ (في الفريدة): «ليس لقالون والأصبهاني وهشام طريق الحلوانىٰ مد التعظيم ؛ لأنه ليس بالكامل قصر لهم» اهـ

المقدم أداءً:

لا شك أن الذي ينبغي أن يُقدَّم في الأداء هو ترك مد التعظيم؛ لأن هذا هو الذي عليه جميع أصحاب الطرق عن قالون؛ لأنه لم ينصَّ أحد منهم علىٰ مد التعظيم له، ولكن اختاره الإمام ابن الجزري لجميع أصحاب القصر، فلذلك نأخذ به، ولكن نقدم عدم مد التعظيم أولًا، والله أعلم.

الخلاف السابع: المد المتصل

رُوي عن كل القراء - غير الأزرق وحمزة - التوسط والإشباع في المد المتصل، كما قال ابن الجزري في الطيبة:

.... أوِ اشبع ما اتصل

للكل عن بعضٍ ....

أي: أن بعض أهل الأداء روىٰ إشباع المد المتصل لكل القراء.

قال في النشر:

«فَأَمَّا الْمُتَّصِلُ: فَاتَّفَقَ أَئِمَّةُ أَهْلِ الْأَدَاءِ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ إِلَّا الْقَلِيلَ مِنْهُمْ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمَغَارِبَةِ عَلَىٰ مَدِّهِ قَدْرًا واحدًا مُشْبَعًا مِنْ غَيْرِ إِفْحَاشٍ وَلَا خُرُوجٍ عَنْ مِنْهَاجِ الْعَرَبِيَّةِ.

نصَّ عَلَىٰ ذَلِكَ: أَبُو الْفَتْحِ بْنُ شَيْطَا، وَأَبُو طَاهِرِ بْنُ سَوَّارٍ، وَأَبُو الْعِزِّ الْقَلَانِسِيُّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ سِبْطُ الْخَيَّاطِ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيُّ، وَأَبُو مَعْشَرٍ الطَّبَرِيُّ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ، وَالْحَافِظُ أَبُو الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، وَغَيْرُهُمْ... الخ»[1].

من كلام الإمام ابن الجزري يتبين لنا أن كثيرًا من أهل الأداء - من المشارقة والمغاربة - رَوَوا الإشباع في المد المتصل لجميع القراء، وروىٰ بعضهم فيه فويق القصر، وروىٰ بعضهم فيه التوسط .

وبالنسبة لقالون علىٰ ما قررناه سابقا مِن ردِّ مرتبة فويق القصر إلىٰ مرتبة التوسط، سيكون الخلاف علىٰ النحو التالي:

---

(١) النشر (١ / ٣١٥).

أولًا: طريق أبي نشيط عن قالون:

المد المتصل	الطرق
توسط	التيسير – الشاطبية – غاية ابن مهران – التذكرة – تلخيص العبارات – الإعلان
إشباع	الهداية – الكافي – المستنير – الكامل – المبهج – الهادي – التبصرة – روضة المالكي – طريق أبي معشر – جامع الخياط – كفاية أبي العز – المصباح – غاية الاختصار – كفاية الست – روضة الطلمنكي

ثانيًا: الحلواني عن قالون:

المد المتصل	الطرق
توسط	من قراءة الداني علىٰ أبي الفتح[1] – تلخيص العبارات – روضة المعدل – غاية ابن مهران
إشباع	المستنير – الكامل – المبهج – روضة المالكي – تلخيص أبي معشر – جامع الخياط – كتابي أبي العز – المصباح – غاية الاختصار – كفاية الست – السبعة

هذا الذي ذكرناه في المد المنفصل والمد المتصل، هو علىٰ ما نصَّ عليه الإمام ابن الجزري في النشر، ونصَّ عليه كذلك أصحاب الكتب.

(١) وذلك من جامع البيان.

ولكن بعد أن ذكر الإمام ابن الجزري هذه المراتب في النشر، وذكر كذلك أنه قرأ بها علىٰ شيوخه، وأنها صحت من طريق كتابه نصًا وأداءً، جنح بعد ذلك إلىٰ الأخذ بمرتبتين فقط في المد المتصل، وهما (التوسط والإشباع)، وبثلاثة مراتب فقط في المد المنفصل، وهي (القصر، التوسط، الإشباع)، وترك مرتبتي الفويقات، وكذلك مرتبة الإشباع في المتصل لجميع القراء – عدا الأزرق وحمزة والنقاش عن ابن ذكوان – وقال في ذلك:

«فَهَذَا مَا حَضَرَنِي مِنْ نصُوصِهِمْ، وَلَا يَخْفَىٰ مَا فِيهَا مِنَ الِاخْتِلَافِ الشَّدِيدِ فِي تَفَاوُتِ الْمَرَاتِبِ، وَأَنَّهُ مَا مِنْ مَرْتَبَةٍ ذُكِرَتْ لِشَخْصٍ مِنَ الْقُرَّاءِ إِلَّا وَذُكِرَ لَهُ مَا يَلِيهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَىٰ شِدَّةِ قُرْبِ كُلِّ مَرْتَبَةٍ مِمَّا يَلِيهَا، وَأَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّفَاوُتِ لَا يَكَادُ يَنْضَبِطُ، وَالْمُنْضَبِطُ مِنْ ذَلِكَ غَالِبًا هُوَ الْقَصْرُ الْمَحْضُ، وَالْمَدُّ الْمُشْبَعُ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ عُرْفًا، وَالتَّوَسُّطُ بَيْنَ ذَلِكَ.

وَهَذِهِ الْمَرَاتِبُ تَجْرِي فِي الْمُنْفَصِلِ، وَيَجْرِي مِنْهَا فِي الْمُتَّصِلِ الِاثْنَانِ الْأَخِيرَانِ، وَهُمَا الْإِشْبَاعُ وَالتَّوَسُّطُ، يَسْتَوِي فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ أَكْثَرُ النَّاسِ، وَيَشْتَرِكُ فِي ضَبْطِهِ غَالِبُهُم، وَتُحْكِمُ الْمُشَافَهَةُ حَقِيقَتَهُ، وَيُبَيِّنُ الْأَدَاءُ كَيْفِيَّتَهُ، وَلَا تَكَادُ تَخْفَىٰ مَعْرِفَتُهُ عَلَىٰ أَحَدٍ.

وَهُوَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ رَأْيُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَئِمَّتِنَا قَدِيمًا وَحَدِيثًا، وَهُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرِ بْنُ مُجَاهِدٍ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الطَّرْسُوسِيُّ، وَصَاحِبُهُ أَبُو الطَّاهِرِ بْنُ خَلَفٍ، وَبِهِ كَانَ يَأْخُذُ الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْ فِي قَصِيدَتِهِ فِي الضَّرْبَيْنِ تَفَاوُتًا، وَلَا نَبَّهَ عَلَيْهِ، بَلْ جَعَلَ ذَلِكَ مِمَّا تَحْكُمُهُ الْمُشَافَهَةُ فِي الْأَدَاءِ.

وَبِهِ أَيْضًا كَانَ يَأْخُذُ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْجُودِ غِيَاثُ بْنُ فَارِسٍ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْأُسْتَاذِ الْمُحَقِّقِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَصَّاعِ الدِّمَشْقِيِّ، وَقَالَ: هَذَا الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ، وَلَا يَكَادُ يَتَحَقَّقُ غَيْرُهُ». اهـ

قُلْتُ[1]: وَهُوَ الَّذِي أَمِيلُ إِلَيْهِ وَآخُذُ بِهِ غَالِبًا وَأُعَوِّلُ عَلَيْهِ، فَآخُذُ فِي الْمُنْفَصِلِ بِالْقَصْرِ الْمَحْضِ لِابْنِ كَثِيرٍ ووأبي جَعْفَرٍ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ عَنْهُمَا؛ عَمَلًا بِالنصُّوصِ الصَّرِيحَةِ وَالرِّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ، وَلِقَالُونَ بِالْخِلَافِ مِنْ طَرِيقَيْهِ.

ثُمَّ إِنِّي آخُذُ فِي الضَّرْبَيْنِ بِالْمَدِّ الْمُشْبَعِ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ لِحَمْزَةَ وَوَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ عَلَىٰ السَّوَاءِ، وَكَذَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ ذَكْوَانَ مِنْ طَرِيقِ الْأَخْفَشِ عَنْهُ كَمَا قَدَّمْنَا مِنْ مَذْهَبِ الْعِرَاقِيِّينَ.

وَآخُذُ لَهُ - مِنَ الطَّرِيقِ الْمَذْكُورَةِ أيضًا وَمِنْ غَيْرِهَا - وَلِسَائِرِ الْقُرَّاءِ مِمَّنْ مَدَّ الْمُنْفَصِلَ: بِالتَّوَسُّطِ فِي الْمَرْتَبَتَيْنِ، وَبِهِ آخُذُ أيضًا فِي الْمُتَّصِلِ لِأَصْحَابِ الْقَصْرِ قَاطِبَةً.

هَذَا الَّذِي أَجْنَحُ إِلَيْهِ وَأَعْتَمِدُ غَالِبًا عَلَيْهِ، مَعَ أَنِّي لَا أَمْنَعُ الْأَخْذَ بِتَفَاوُتِ الْمَرَاتِبِ وَلَا أَرُدُّهُ، كَيْفَ وَقَدْ قَرَأْتُ بِهِ عَلَىٰ عَامَّةِ شُيُوخِي، وَصَحَّ عِنْدِي نصًّا وأداءً عَمَّنْ قَدَّمْتُهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ»[2].

فإذا كان الإمام ابن الجزري ترك مرتبة الإشباع في المتصل لجميع القراء - عدا المذكورين - ، وترك كذلك مرتبتي الفويقات، وهو الذي قرأ بكل هذه المراتب علىٰ شيوخه بسنده، ثم ترك ذلك كله، واختار هذه المراتب المعروفة والمشهورة فقط؛ لأنها هي التي يسهل ضبطُها علىٰ كل أحد، فالأَولىٰ بنا نحن كذلك أن نتبع الإمام ابن الجزري علىٰ اختياره هذا؛ لأن ذلك هو الأيسر علينا والأضبط لنا عند التلقي والأداء.

وهذا هو الذي سنأخذ به إن شاء الله ونسير عليه في تحرير أوجه الخلاف من هذه الطرق.

وعلىٰ ذلك: نقرأ بالتوسط من الكتب التي روت التوسط، ومن الكتب التي روت فويق القصر، ونجعلهما معًا مرتبة واحدة، وهي مرتبة التوسط.

---

(١) أي: الإمام ابن الجزري.

(٢) النشر (١ / ٣٣٣ - ٣٣٤).

تنبيه:

ذكر فضيلة الشيخ عامر عثمان رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن توسط المد المنفصل يمتنع على إشباع المد المتصل لقالون، فقال:

لقـالون إن تشـبع بكالمـاء فـامنعن توسـط مـد الفـصل حيـث تنـزلا

ثم قال شارحا:

يمتنع توسط المد المنفصل لقالون مع إشباع المتصل مثل: (الماء) وغيرها مطلقًا»[1].

وهذا صحيح؛ لأن كل أصحاب الإشباع في المتصل لهم في المد المنفصل فويق القصر.

ولكن على اختيار ابن الجزري والمحققين نردُّ فويق القصر إلى التوسط، ونترك مرتبة الإشباع في المتصل، وحينئذ تكون الأوجه مطلقة.

المقدم أداءً:

لو نظرنا إلى ما في الكتب، سيكون المقدم في الأداء هو الإشباع؛ لأن الإشباع هو الذي نصَّ عليه أكثر أصحاب الكتب، كما ذكر ذلك الإمام ابن الجزري.

ولكن لو نظرنا إلى اختيار الإمام ابن الجزري وما أخذ به، سيكون التوسط هو المقدم، بل ليس لنا حينئذ إلا التوسط؛ لأننا سنترك مرتبة الإشباع في المتصل، وكذلك مرتبة فويق القصر في المدين معًا، وهذا هو الذي عليه المحققون من أهل الأداء ، وهو الذي اختاره الشاطبي و ابن الجزري وغيرُهما من المحققين.

□

(١) فتح القدير (١٠٧).

الخلاف الثامن: عين من فاتحة (مريم، والشورى)

اختلف أهل الأداء في حرف العين من فاتحة (مريم) و (الشورى)، وخلافهم فيه يدور بين القصر والتوسط والإشباع، كما قال في الطيبة:

..... ونحـوُ: (ع) فالثلاثةُ لهـم

وقال في النشر:

وَأَمَّا السُّكُونُ: فَهُوَ عَلَىٰ أَقْسَامِ الْمَدِّ أيضًا: لَازِمٌ وَعَارِضٌ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا مُشَدَّدٌ وَغَيْرُ مُشَدَّدٍ: فَاللَّازِمُ غَيْرُ الْمُشَدَّدِ: حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ (ع) مِنْ فَاتِحَةِ مَرْيَمَ وَالشُّورَىٰ:

فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْأَدَاءِ فِي إِشْبَاعِهَا وفِي تَوَسُّطِهَا وَفِي قَصْرِهَا لِكُلٍّ مِنَ الْقُرَّاءِ:

فَمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَاهَا مُجْرَىٰ حَرْفِ الْمَدِّ، فَأَشْبَعَ مَدَّهَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي بَكْرِبْنِ مُجَاهِدٍ، وَأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ بِشْرٍ الْأَنْطَاكِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ الْأُذْفُوِيِّ، وَاخْتِيَارُ أَبِي مُحَمَّدٍ مَكِّيٍّ، وَأَبِي الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيِّ، وَحَكَاهُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ عَنْ بَعْضِ مَنْ ذَكَرْنَا، وَقَالَ: هُوَ قِيَاسُ قَوْلِ مَنْ رَوَىٰ عَنْ وَرْشٍ الْمَدَّ فِي (شَيْءٍ، وَالسُّوءَ) وَشِبْهِهِمَا، وذَكَرَهُ فِي الْهِدَايَةِ عَنْ وَرْشٍ وَحْدَهُ، يَعْنِي مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ، وَكَذَا كَانَ يَأْخُذُ ابْنُ سُفْيَانَ.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَخَذَ بِالتَّوَسُّطِ نَظَرًا لِفَتْحِ مَا قَبْلُ، وَرِعَايَةً لِلْجَمْعِ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الطَّيِّبِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ غَلْبُونَ، وَابْنِهِ أَبِي الْحَسَنِ طَاهِرِ بْنِ غَلْبُونَ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَنْطَاكِيِّ، وَأَبِي الطَّاهِرِ صَاحِبِ الْعُنْوَانِ، وَأَبِي الْفَتْحِ بْنِ شَيْطَا، وَأَبِي عَلِيٍّ صَاحِبِ الرَّوْضَةِ، وَغَيْرِهِمْ.

وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِي جَامِعِ الْبَيَانِ، وَ حِرْزِ الْأَمَانِيِّ، وَ التَّبْصِرَةِ وَغَيْرِهَا، وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي كِفَايَةِ أَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ عَنِ الْجَمِيعِ، وَفِي الْكَافِي عَنْ وَرْشٍ وَحْدَهُ بِخِلَافٍ، وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ مُخْتَارَانِ لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ عِنْدَ الْمِصْرِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةِ وَمَنْ

تَبِعَهُمْ وَأَخَذَ بِطَرِيقِهِمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَاهَا مُجْرَىٰ الْحُرُوفِ الصَّحِيحَةِ فَلَمْ يَزِدْ فِي تَمْكِينِهَا عَلَىٰ مَا فِيهَا، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي طَاهِرِ بْنِ سَوَّارٍ،وَأَبِي مُحَمَّدٍ سِبْطِ الْخَيَّاطِ، وَأَبِي الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيِّ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي عِنْدَ أَبِي الْعِزِّ الْقَلَانِسِيِّ، وَاخْتِيَارُ مُتَأَخِّرِي الْعِرَاقِيِّينَ قَاطِبَةً، وَهُوَ الَّذِي فِي الْهِدَايَةِ وَ الْهَادِي وَالْكَافِي لِغَيْرِ وَرْشٍ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي فِيهِ لِوَرْشٍ، وَقَالَ: لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مَدَّهَا إِلَّا وَرْشًا بِاخْتِلَافٍ عَنْهُ.

وبعد الرجوع إلىٰ الطرق والكتب التي أسند منها ابن الجزري رواية قالون من طريقيه ، تبين لنا أن الخلاف في هذا الموضع علىٰ النحو التالي :

أولًا: طريق أبي نشيط:

(عين) معًا	الطرق
قصر	الكافي – المبهج – الكامل[1] – الهادي – الهداية – غاية الاختصار – المصباح – المستنير – المبهج – كفاية أبي العز – غاية ابن مهران – كفاية الست – طريق أبي معشر – جامع الخياط – التجريد – الإعلان
توسط	الشاطبية – التيسير – التبصرة – المصباح – التذكرة – روضة المالكي – كفاية أبي العز – تلخيص العبارات[2] – الإعلان – روضة الطلمنكي
مد	الشاطبية – التبصرة – الإعلان – التجريد – روضة الطلمنكي

ثانيًا: طريق الحلواني

(١) لم أجده في الكامل، وفي الفريدة ذكر التوسط والمد علىٰ أنهما الوجهان المختاران لجميع القراء عند المصريين والمغاربة كما نصَّ عليه في النشر.

(٢) قال في الفوائد المجمعة (٤٧): «ولم يتعرض لذكرها في التلخيص والمأخوذ به له التوسط للجميع، والله أعلم».

(عين) معًا	الطرق
قصر	المبهج – غاية الاختصار – تلخيص الطبري – المصباح – المستنير – المبهج – كتابي أبي العز – غاية ابن مهران – كفاية الست – جامع الخياط – التجريد – روضة المعدل – الكامل[1]
توسط	من قراءة الداني علىٰ أبي الفتح – المصباح – روضة المالكي – كفاية أبي العز – تلخيص العبارات – التجريد – المجتبىٰ – القاصد
مد	من قراءة الداني علىٰ أبي الفتح – السبعة – التجريد – المجتبىٰ – القاصد – روضة المعدل – إرشاد أبي العز

المقدم أداءً :

١- طريق أبي نشيط :

أ – من طريق الشاطبية : ينبغي أن يُقدم الإشباع ؛ لأن هذا هو الذي نص عليه الإمام الشاطبي ، وذلك حيث قال :

..... وفي عينٍ الوجهان والطول فُضِّلا

ب – من طريق الطيبة :

ينبغي أن يُقدم القصرُ ، ثم التوسطُ ، ثم المدُّ ؛ لأن أكثر الطرق علىٰ هذا .

٢- طريق الحلواني :

ينبغي أن يُقدم له أيضًا : القصر ثم التوسط ثم المد ؛ لأن هذا هو ما عليه أكثر الطرق عنه .

(١) لم أجده في الكامل ، وفي الفريدة ذكر التوسط والمد علىٰ أنهما الوجهان المختاران لجميع القراء عند المصريين والمغاربة كما نصَّ عليه في النشر .

الخلاف التاسع: المد العارض للسكون.

اختلف أهل الأداء في الوقف علىٰ المد العارض للسكون، نحو (الرحيم - المؤمنون - الحساب)، علىٰ ثلاثة أقوال، ذكرها في الطيبة فقال:

..... ونحـــو: (ع) فالثلاثـــة لهـــم

كـــاكن الوقـــف..... .....

أي: في الوقف علىٰ المد العارض للسكون الأوجه الثلاثة أيضًا، كما في (ع) فاتحة (مريم)، و (الشورىٰ)، وذلك لجميع القراء من طريق الطيبة.

وقال في النشر: وَأَمَّا الْمَدُّ لِلسَّاكِنِ الْعَارِضِ، وَقد يُقَالُ لَهُ أيضًا: الْجَائِزُ وَالْعَارِضُ، فَإِنَّ لِأَهْلِ الْأَدَاءِ مِنْ أَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ فِيهِ ثَلَاثَةَ مَذَاهِبَ:

الأَوَّلُ: الْإِشْبَاعُ - كَاللَّازِمِ - لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ؛ اعْتِدَادًا بِالْعَارِضِ.

قَالَ الدَّانِيُّ: «وَهُوَ مَذْهَبُ الْقُدَمَاءِ مِنْ مَشْيَخَةِ الْمِصْرِيِّينَ»، قَالَ: «وَبِذَلِكَ كُنْتُ أَقِفُ عَلَىٰ الْخَاقَانِيِّ» يَعْنِي: خَلَفَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيَّ.

قُلْتُ: وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّاطِبِيِّ لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ، وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ فِي الْكَافِي... الخ.

الثَّانِي: التَّوَسُّطُ؛ لِمُرَاعَاةِ اجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، وَمُلَاحَظَةِ كَوْنِهِ عَارِضًا.

وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُجَاهِدٍ وَأَصْحَابِهِ، وَاخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ الشَّذَائِيِّ وَالْأَهْوَازِيِّ وَابْنِ شَيْطَا وَالشَّاطِبِيِّ أيضًا وَالدَّانِيِّ، قَالَ: «وَبِذَلِكَ كُنْتُ أَقِفُ عَلَىٰ أَبِي الْحَسَنِ وَأَبِي الْفَتْحِ وَأَبِي الْقَاسِمِ» يَعْنِي: عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ خُوَاسْتِيِّ الْفَارِسِيَّ، قَالَ: «وَبِهِ حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ شَاكِرٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرٍ» يَعْنِي: الشَّذَائِيَّ، قَالَ: «وَهُوَ اخْتِيَارُهُ» قَالَ:«وَعَلَىٰ ذَلِكَ ابْنُ مُجَاهِدٍ وَعَامَّةُ أَصْحَابِهِ» .

قُلْتُ: وهُوَ الَّذِي فِي التَّبْصِرَةِ».

الثَّالِثُ: الْقَصْرُ؛ لِأَنَّ السُّكُونَ عَارِضٌ فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ، وَلِأَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ مِمَّا يَخْتَصُّ بِالْوَقْفِ، نَحْوُ: (الْقَدْرِ) و (الْفَجْرِ).

وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْغَنِيِّ الْحُصْرِيِّ، قَالَ فِي قَصِيدَتِهِ:

وَإِنْ يَتَطَرَّقْ عِنْدَ وَقْفِكَ سَاكِنٌ ... فَقِفْ دُونَ مَدٍّ ذَاكَ رَأْيِي بِلَا فَخْرِ

فَجَمْعُكَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ يَجُوزُ إِنْ ... وَقَفْتَ وَهَذَا مِنْ كَلَامِهِمُ الْحُرِّ

وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي إِسْحَاقَ الْجَعْبَرِيِّ وَغَيْرِهِ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي فِي الْكَافِي.

وَقَدْ كَرِهَ ذَلِكَ الْأَهْوَازِيُّ وَقَالَ: «رَأَيْتُ مِنَ الشُّيُوخِ مَنْ يَكْرَهُ الْمَدَّ فِي ذَلِكَ، فَإِذَا طَالَبْتُهُ فِي اللَّفْظِ قَالَه فِي الْوَقْفِ بِأَدْنَىٰ تَمْكِينٍ فِي اللَّفْظِ، بِخِلَافِ مَا يُعَبَّرُ بِهِ.

وَكَذَلِكَ لَمْ يَرْتَضِهِ الشَّاطِبِيُّ.

وَاخْتَارَهُ بَعْضُهُمْ لِأَصْحَابِ الْحَدْرِ وَالتَّخْفِيفِ مِمَّنْ قَصَرَ الْمُنْفَصِلَ كَأَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَيَعْقُوبَ وَقَالُونَ.

قَالَ الدَّانِيُّ: وَكُنْتُ أَرَىٰ أَبَا عَلِيٍّ شَيْخَنَا - الحسن بن سليمان الأنطاكي - يَأْخُذُ بِهِ فِي مَذَاهِبِهِمْ، وَحَدَّثَنِي بِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرٍ. يعني: الشذائي.

قُلْتُ: الصَّحِيحُ جَوَازُ كُلٍّ مِنَ الثَّلَاثَةِ لِجَمِيعِ الْقُرَّاءِ؛ لِعُمُومِ قَاعِدَةِ الِاعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ وَعَدَمِهِ عَنِ الْجَمِيعِ... الخ»[1] اهـ.

وقال في الفوائد المجمعة:

«وكنت أقرأ علىٰ الأستاذ أبي المعّالي ابن اللبان من طريقهما - تلخيص العبارات، الكافي - فتارة أمدُّ وتارة أوسط وربما قصرت، فلا يأمر ولا ينهىٰ؛ لأن هذا اختيار واستحباب ليس كالاختلاف في الحروف كما بينته في غير هذا الموضع»[2] اهـ.

المقدم أداءً:

بما أن الخلاف هنا ليس من قبيل خلاف أصحاب الطرق والكتب في الحروف،

(١) النشر في القراءات العشر (١ / ٣٣٦).

(٢) الفوائد المجمعة (٤٧).

وإنما الخلاف هنا من قبيل الأداء فقط، فبأي وجه قرأ القارئ فقد أصاب؛ لأنه ليس من الخلاف الواجب الذي يرجع إلىٰ الطرق والكتب، وإنما هو من الخلاف الجائز.

ولكن الأفضل أن يُراعىٰ التناسب بين مراتب القراءة والمد المنفصل وبين الوقف علىٰ العارض للسكون.

فالذي يقرأ بالحدر - وهو سرعة القراءة مع عدم بتر حروف المد وضياع الأحكام - ويقرأ بقصر المنفصل؛ فالأَولىٰ له والأكمل أن يقف علىٰ العارض للسكون بالقصر؛ لأن هذا هو الذي يتناسب مع مرتبة الحدر وقصر المنفصل، كما نقل ذلك ابن الجزري عن أهل الأداء، أنهم كانوا يأخذون بالقصر لأصحاب الحدر وقصر المنفصل.

وأما من يقرأ بتوسط المنفصل - سواء قرأ بالحدر لأصحاب التوسط أو قرأ بمرتبة التدوير - فالأَولىٰ له أن يقف علىٰ العارض بالتوسط ؛ لأن ذلك هو الأنسب حينئذٍ، ولا بأس إن وقف بالإشباع أيضًا، ولكن التوسط هو المقدم؛ مراعاة لتوسط المنفصل، ولأن الأصل أن العارض للسكون أقوىٰ من المد المنفصل ، ولكن هذا من حيث السبب؛ لأن سببه السكون، والسكون أقوىٰ من الهمز.

وأما مَن يقرأ بمرتبة التحقيق: فالأَولىٰ له والأنسب هو الوقف علىٰ العارض بالمدِّ مع مدِّ المنفصل أيضًا.

وأما الترتيل فليس بمرتبة رابعة، وإنما هو وصْفٌ للقراءة علىٰ أيِّ مرتبة كانت.

الخلاف العاشر: المد في حروف اللين.

اختلف أهل الأداء أيضًا في الوقف علىٰ حروف اللين، والمقصود بهما هنا: الياء والواو الساكنتان المفتوح ما قبلهما، وذلك في نحو: (خوف، بيت).

والمشهور فيهما هو الوقف بالأوجه الثلاثة، وهي: (القصر، التوسط، الإشباع)، وذكر الشاطبي الثلاثة علىٰ الإطلاق، ولكن ابن الجزري ضعَّف وجه الإشباع، وقيده في النشر بالإشباع في الوقف علىٰ المد العارض للسكون، نحو (الرحيم، المؤمنون).

قال في الطيبة:

..... ونحـــو: (ع) فالثلاثـــة لهـــم

كـــاكن الوقـــف، وفي اللـــين يقِـــلّ طـــولٌ.....

وقال في النشر:

«وَأَمَّا السَّاكِنُ الْعَارِضُ غَيْرُ الْمُشَدَّدِ: فَنَحْوُ (الَّيْلِ)، وَ (الْمَيْلِ)، وَ(الْحُسْنَيَيْنِ)... حَالَةَ الْوَقْفِ بِالْإِسْكَانِ أَوْ بِالْإِشْمَامِ فِيمَا يَسُوغُ فِيهِ: فَقَدْ حَكَىٰ فِيهِ الشَّاطِبِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ أَئِمَّةِ الْأَدَاءِ ثَلَاثَةَ مَذَاهِبَ، وَهِيَ: الْإِشْبَاعُ وَالتَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ.

وَالْإِشْبَاعُ فِيهِ مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ بِشْرٍ وَبَعْضِ مَنْ يَأْخُذُ بِالتَّحْقِيقِ وَإِشْبَاعِ التَّمْطِيطِ مِنَ الْمِصْرِيِّينَ وَأَضْرَابِهِمْ.

وَالتَّوَسُّطُ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْمُحَقِّقِينَ وَاخْتِيَارُ أَبِي عَمْرٍو الدَّانِيِّ، وَبِهِ كَانَ يُقْرِئُ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ، كَمَا نصَّ عَلَيْهِ أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ الْقَصَّاعِ عَنِ الْكَمَالِ الضَّرِيرِ عَنْهُ.

قَالَ الدَّانِيُّ: الْمَدُّ فِي ذلك التَّمْكِينُ المتوَسِّطُ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ، وَبِهِ قَرَأْتُ.

وَالْقَصْرُ هُوَ مَذْهَبُ الْحُذَّاقِ كَأَبِي بَكْرٍ الشَّذَائِيِّ، وَالْحَسَنِ بْنِ دَاوُدَ النَّقَّارِ، وَأَبِي الْفَتْحِ

ابْنِ شَيْطَا، وَأَبِي مُحَمَّدٍ سِبْطِ الْخَيَّاطِ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْمَالِكِيِّ، وَأَبِي عَبْدِ اللهِ بْنِ شُرَيْحٍ وَغَيْرِهِمْ. وَأَكْثَرُهُمْ حَكَىٰ الْإِجْمَاعَ عَلَىٰ ذَلِكَ وَأَنَّهَا جَارِيَةٌ مَجْرَىٰ الصَّحِيحِ، وَبِهِ كَانَ يُقْرِئُ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْجُودِ الْمِصْرِيُّ، كَمَا نصَّ عَلَيْهِ ابْنُ الْقَصَّاعِ عَنِ الْكَمَالِ الضَّرِيرِ عَنْهُ، وَهُوَ قَوْلُ النَّحْوِيِّينَ أَجْمَعِينَ، وَقَدْ نصَّ عَلَىٰ الثَّلَاثَةِ جَمِيعًا الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ.

قُلْتُ: وَالتَّحْقِيقُ فِي ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ:

إِنَّ هَذِهِ الثلاثةَ الْأَوْجُهَ لَا تَسُوغُ إِلَّا لِمَنْ ذَهَبَ إِلَىٰ الْإِشْبَاعِ فِي حُرُوفِ الْمَدِّ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَىٰ الْقَصْرِ فِيهَا فلَا يَجُوزُ لَهُ إِلَّا الْقَصْرُ فَقَطْ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَىٰ التَّوَسُّطِ فِيهَا فلَا يَسُوغُ لَهُ هُنَا إِلَّا التَّوَسُّطُ وَالْقَصْرُ اعْتَدَّ بِالْعَارِضِ أَوْ لَمْ يَعْتَدَّ، وَلَا يَسُوغُ لَهُ هُنَا إِشْبَاعٌ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ الْأَخْذُ بِهِ فِي هَذَا النَّوْعِ قَلِيلًا»[1].

فعلىٰ تحقيق ابن الجزري، يكون التحرير بين العارض للسكون واللين كالتالي:

المد العارض للسكون (الرحيم - المؤمنون) وقفا	مد اللين: (خوف، بيت) وقفا
قصر	قصر
توسط	توسط - قصر
إشباع	إشباع - توسط - قصر

(١) النشر في القراءات العشر (١ / ٣٤٩ - ٣٥٠).